دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

النفط الإيراني من امتياز التنقيب إلى إسقاط حكومة التأميم (١٩٠١ - ١٩٥٣)

د. كايد الركيبات

دكتوراه فلسفة التاريخ من الجامعة الأردنية

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر

الشراة الجنوبية – المملكة الأردنية الهاشمية

مُلَخّص

جاء الهدف من إعداد هذه الدراسة للبحث في تاريخ النفط الإيراني منذ اكتشافه في العام ١٩٠١م، إلى أن قررت الحكومة الإيرانية تأميمه في أيار/ مايو ١٩٥١م، وما نتج عن هذا القرار من أحداث مؤثرة في الساحة الإيرانية. واستخدم الباحث منهج البحث التاريخي في إعداد الدراسة من خلال استعراض سردية الأحداث ومن ثَمَّ تحليل القرارات والإجراءات التي اتخذتها حكومة التأميم ومدى مرونتها في التعامل مع التطورات والنتائج التي نجمت عن هذا القرار على الساحة المحلية والساحة الإقليمية والعالمية، من خلال الوقوف على الأسباب التي دعت لاتخاذه، والتبعات التي نجمت عن تنفيذه، ومدى قدرة الحكومة الإيرانية على الصمود في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المعارضة للاستمرار في تنفيذ هذا القرار، ومن ثَمَّ أثرها في إسقاط حكومة محمد مصدق في آب/ أغسطس ١٩٥٣م. وخلصت الدراسة إلى أن حكومة التأميم بزعامة محمد مصدق لم تستطع الصمود في وجه التحديات التي واجهتها بعد اتخاذها قرار تأميم قطاع النفط في البلاد، فشارفت على الانهيار بفعل عدد من العوامل الداخلية، مع ذلك لم تترك كل من بريطانيا والولايات المتحدة الفرصة تمر دون أن تتدخل وتنظم عملية سرية تهدف إلى الإطاحة بحكومة محمد مصدق، ولا شك أن لكل دولة منهما مبرراتها للإقدام على هذا العمل، ومصالحها التي تسعى للحفاظ عليها أو اكتسابها من وراء هذا التدخل.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٢٢	مارس	٢٠٢١
تاريخ قبـول النشـر:	٠٧	مايو	٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

تأميم النفط؛ إيران؛ محمد مصدق؛ عملية أجاكس؛ الدول العربية؛ الاتحاد السوفيتي

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2021.232546

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

كايد الركيبات. "النفط الإيراني من امتياز التنقيب إلى إسقاط حكومة التأميم (١٩٠١ - ١٩٥٣)".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الثاني والخمسون؛ يونيو ٢٠٢١. ص ٢٠٧ – ٢٢١.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: kayedrkibat@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

إن دراسة تاريخ النفط ونفوذ الشركات العالمية التي تستحوذ على هذا القطاع الاقتصادي المهم، تفتح أمام الباحث آفاقًا واسعة لإدراك سياسات التدخل العالمي في شؤون الدول المنتجة للنفط، والاختراق الكبير الذي تقوم به هذه الشركات العملاقة بمساندة الدول الكبرى التي تنتمي إليها، في السيطرة الدائمة على قرارات وسياسات الدول المنتجة للنفط، بمختلف الوسائل والطرق، للحفاظ على مصالحها. من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في حيثيات وتبعات قرار تأميم النفط الإيراني وأسباب عدم نجاح الإيرانيين في تحقيق السيطرة الوطنية على مقدرات الثروة النفطية في بلادهم. وتكمن أهمية الدراسة في توضيح الظروف الداخلية والخارجية التي كان لها أثر في التعامل مع مسألة التنقيب عن النفط الإيراني ومن ثَمَّ تطورات ظروف الإنتاج، ومدى الاستفادة من عوائد الإنتاج في تحقيق التنمية في البلاد.

في حين تهدف الدراسة إلى التأكيد على الدور البريطاني والأمريكي في التأثير على القرارات السيادية للدولة الإيرانية لحماية مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية. أما أبرز الأسئلة التي جاء سياق الدراسة محاولاً الإجابة عليها فهي:

- ما هي أوليات تعامل حكومة الشاهنشاه مع مسألة التنقيب عن النفط في البلاد؟
- إلى أي مدى كانت الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وشركة النفط تحقق العدالة؟
- ما أسباب وحيثيات اتخاذ قرار التأميم؟
- هل استطاعت الحكومة إدارة مسألة التأميم والتجاوب مع تبعات القرار بشكل يخدم قضيتها في ظل المواقف الشعبية الإيرانية، والمواقف الدولية؟
- إذا كان قرار تأميم النفط الإيراني قرار وطني صائب لماذا أسقطت حكومة التأميم؟

وقد وظف الباحث المنهج التاريخي في إعداد الدراسة وذلك من خلال عرض السردية التاريخية للأحداث، ومن ثَمَّ تحليل المواقف والقرارات الحكومية على المستوى الإيراني الداخلي، أو المواقف والقرارات الخارجية التي فُرضت عليها، الأمر الذي ساعد في توضيح إجراءات حكومة التأميم لإدارة ملف النفط الإيراني، ووصول الأمور إلى ما وصلت إليه.

١-امتياز التنقيب واكتشاف النفط

كان أول امتياز للتنقيب عن النفط في بلاد فارس[١] يعود للعام ١٩٠١م، عندما منحت الحكومة الفارسية رجل الأعمال الإنجليزي وليم دارسي (1849- ١٩١٧) William D'Arcy امتياز التنقيب عن النفط واستثماره، بعد المفاوضات الأولية التي أجراها الجنرال أنطوان كيتابجي خان General Antoine Kitabgi Khan ــ والذي كان يشغل منصب مدير الجمارك في الحكومة الفارسية سابقًا ــ نيابة عن وليم دارسي، مع الحكومة الفارسية، في حين تمت المفاوضات النهائية وإقرار الاتفاق بشكل مباشر بين وليم دارسي ومظفر الدين شاه (١٨٩٦ - ١٩٠٦) شخصيًا[٢]. وإلى جانب امتياز التنقيب عن النفط منحت حكومة الشاه وليم دارسي حق إنشاء خطوط أنابيب نقل النفط من الآبار المنتجة للنفط إلى مصفاة التكرير، والموانئ المعدة لتصدير المنتجات النفطية في عابدان[٣]، وحددت حقوق هذا الامتياز الحصري بمدة ستين عامًا[٤]. وتضمن الاتفاق التزام وليم دارسي بدفع مبلغ ٢٠ ألف جنيه إسترليني ـ كانت تعادل ١٠٠ ألف دولار أمريكي في ذلك الوقت ــ لخزينة الدولة، وتخصيص حصة من أسهم شركة التنقيب عن النفط ــ التي ستؤسس لاحقًا ــ للدولة بقيمة ٢٠ ألف جنيه أخرى، ودفع نسبة ١٦% من قيمة النفط المستخرج للحكومة[٥]. وحول هذا الامتياز لوليم دارسي حق التنقيب عن النفط في كل أقاليم بلاد فارس، ما عدا الأقاليم الخمسة الشمالية التي كانت تعتبر منطقة نفوذ لروسيا وهي: أذربيجان، وجيلان، ومازندران، وجرجان، وخرسان[٦].

وبذلك تكون مساحة منطقة امتياز وليم دارسي تقدر بنصف مليون ميل مربع، وأعفي من دفع الضرائب على نشاطه الاقتصادي الذي يتطلبه هذا الامتياز. وبدأ وليم دارسي عمليات الحفر والتنقيب عن النفط في بلاد فارس بداية الأمر بتمويل شخصي، لكن نتيجة الفشل المتكرر في العثور على النفط من الآبار التي كان يحفرها، اضطر وليم دارسي للبحث عن مصادر تمويل جديدة قادرة على تمويل عمليات التنقيب عن النفط في منطقة الامتياز؛ فبدأ عملية واسعة للاتصال مع الشركات الأجنبية في مجال النفط، ولتُحد الحكومة البريطانية من خطورة دخول الشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط في بلاد فارس، لإدراكها أن أي تقصير في دعم استثمار حق الامتياز بالتنقيب عن النفط الذي حصل عليه وليم دارسي من الحكومة الفارسية سيفقدها السيطرة على ثرواتها النفطية، لذا قررت الحكومة البريطانية حث شركة نفط بورما Burma Oil ـ والتي تعود ملكيتها لمستثمرين بريطانيين ـ لمساعدة وليم دارسي

والمساهمة معه في تغطية نفقات التنقيب عن النفط في بلاد فارس[٧].

واستجابة لذلك رصدت شركة نفط بورما مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه لمساعدة وليم دارسي في استغلال الامتياز الممنوح له، عندها بدأ وليم دارسي التنقيب عن النفط في مكان يدعى مسجد سليمان[٨] في محافظة خوزستان جنوب غرب البلاد، وتمكن من استخراج النفط بتاريخ ١٩٠٨/٥/٢٦م، ونتيجة لاكتشاف النفط في تلك المنطقة أُسست شركة النفط لأنجلو ـ فارسية (APOC) Anglo Persian Oil Company، ودفعت شركة نفط بورما مبلغ مليون جنيه لتغطية نفقات تطوير صناعة النفط في بلاد فارس، وصُرح للمساهمين بشراء الأسهم الممتازة لشركة النفط، أما وليم دارسي فقد رد إليه المبلغ الذي كان قد دفعه خلال تمويله لعمليات الحفر على نفقته الخاصة والبالغ ٢٢٥ ألف جنيه، ومنح مكافأة قدرها ٩٠٠ ألف جنيه في صورة أسهم في الشركة[٩].

وفي العام ١٩١٤م، اقترح ونستون تشيرشل (1874- 1965) Winston Churchill والذي كان يشغل منصب النائب الأول في وزارة الأركان البريطانية، على مجلس العموم البريطاني مقترح يتضمن أن تستثمر الحكومة البريطانية ٢،٢ مليون جنيه إسترليني في حصة شركة النفط الإنجلو - فارسية، مقابل الحصول على ٥١% من أسهم الشركة، وتعيين مديرين في الشركة يملكون سلطات الفيتو في المسائل المتعلقة بعقود الوقود البحري، والشؤون السياسية، وإبرام عقد تزويد البحرية البريطانية بحاجتها من الوقود[١٠].

٢-الخلافات بين الحكومة الفارسية وشركة النفط

شكلت نسبة ١٦% الواردة في نص الامتياز الذي منحته الحكومة الفارسية لوليم دارسي محور الخلاف بين الحكومة وإدارة شركة النفط، وظهر هذا الخلاف بشكل واضح بعد اكتشاف النفط وتسويقه بكميات تجارية، لعدم وضوح المعيار الذي يمكن أن يعتمد في احتساب هذه النسبة، في ظل غياب أي دور رقابي أو صلاحية قانونية للحكومة الفارسية، تمنحها الحق في الاطلاع على سجلات الشركة المالية، ومن جهة ثانية تقديم شركة النفط خصومات مالية لصالح البحرية البريطانية، التي يتم تزويدها بالوقود من مصفاة النفط في عبادان، ونتيجة لهذا الخلاف عقد في العام ١٩٢١م، اتفاق بين الحكومة الفارسية وشركة النفط، سمي اتفاق آرميتاج سمث (Armitage-Smith) وهو موظف في المالية البريطانية ويشغل في الوقت نفسه وظيفة المستشار المالي للحكومة الفارسية، حيث قام بتفسير معيار استيفاء حصة ١٦% المقررة للحكومة الفارسية، بأنه يشمل صافي الأرباح التي تحققها الشركة بكافة فروعها في العالم من عمليات استخراج النفط، واستثنى من ذلك فقط الأرباح المتحققة من عمليات نقل النفط، وتضمنت الاتفاقية قبول التحكيم في المسائل الخلافية داخل بلاد فارس، وتعيين شركة تدقيق حسابات بريطانية لهذه الغاية[١١].

٣-اتفاقية الامتياز لعام ١٩٣٣م

والخلاف الثاني الذي وقع بين الحكومة الفارسية وشركة النفط، كان في ١٩٣٢/١١/٢٧م، عندما أصدرت الحكومة الفارسية قرارًا بإلغاء الامتياز النفطي، وسلمت رسالة الإلغاء للسيد توماس جاكس Thomas Jax، الذي كان يشغل وظيفة ممثل شركة النفط في طهران، معللة قرارها بأن الامتياز يتعارض مع المصالح الوطنية الفارسية، وكانت ردة فعل إدارة شركة النفط رفض قرار إلغاء امتياز الشركة، ورفعت الحكومة البريطانية القضية لمجلس عصبة الأمم في ١٩٣٢/١٢/١٩م، وسلمت الدعوى لوزير الخارجية التشيكي ـ في ذلك الوقت ـ إدوارد بينيه Edward Binet، للتوصل إلى صيغة حل مناسبة بين الطرفين[١٢]. وفي أواخر نيسان/ ابريل ١٩٣٣م، وصل إلى طهران المدير التنفيذي لشركة النفط جون كادمان John Cadman، واستطاع التوصل مع الحكومة الفارسية إلى اتفاق جديد يحقق للدولة امتيازات وعوائد مالية أفضل من الاتفاقيات السابقة، وفي ١٩٣٣/٥/٢٠م، اقر البرلمان الفارسي هذا الاتفاق[١٣]. ومن أهم بنوده:

١- منح شركة النفط امتياز استخراج النفط واستثماره حتى العام ١٩٩٣م.
٢- تقليص مساحة الامتياز وحصرها بمئة ألف ميل مربع، بمعنى تخلي الشركة عن ٨٠% من المساحة التي كانت ضمن امتياز دارسي لسنة ١٩٠١م، والبالغة ٤٨٠ ألف ميل مربع.
٣- دفع أربع شلنات للحكومة عن كل طن من النفط يتم استخراجه من قبل الشركة، دون النظر إلى مكان استهلاكه سواءً كان هذا الاستهلاك داخل البلاد أو سيصدر للخارج.
٤- دفع ٢٠% من جميع الأرباح السنوية التي تحققها الشركة للحكومة.
٥- إلغاء الحق الحصري للشركة في مد أنابيب النفط وتشغيلها في منطقة الامتياز.
٦- تعهد الشركة بتزويد السوق الداخلية بالمنتجات النفطية مع خصم ٢٥% للحكومة، و١٠% للمواطنين.

٧- للحكومة الحق في تعيين مندوب يملك الصلاحية في الحصول على المعلومات التي تخص المساهمين، وله الحق في حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التي تقررها الشركة.

٨- العمل على تعيين الحرفيين والفنيين والكادر الإداري من المواطنين وإحلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية في الشركة[١٤].

٤-الاتفاق التكميلي واقتراح تأميم النفط

على الرغم من أن اتفاق ١٩٣٣م، بين الحكومة الفارسية وشركة النفط حقق للدولة بعض المكاسب المالية، إلا أنه كان أقل من طموحات التي تتطلع إليها الحكومة الإيرانية، التي عاودت التفاوض مع إدارة شركة النفط الإنجلو - إيرانية[١٥] Anglo-Iranian Oil Company (AIOC) ، واختتمت المفاوضات بتوقيع الاتفاق التكميلي المعروف باتفاقية (غاس ـ كلشائيان)، نسبة لنيفيل غاس ممثل شركة النفط، وعباس قلي كلشائيان وزير المالية الإيراني، وكان توقيع هذا الاتفاق في تموز/ يوليو ١٩٤٩م، وعلى الرغم من توقيع هذا الاتفاق فإنه لم يكن بمستوى طموحات الإيرانيين، لأنه بقي يغلب مصلحة شركة النفط على المصالح الإيرانية[١٦]. وتضمن الاتفاق البنود التالية:

١- تدفع الشركة للحكومة الإيرانية مبلغ خمسة ملايين وواحد وتسعون ألف جنيه خلال شهر من تاريخ توقيع الاتفاق.

٢- زيادة المبلغ المدفوع عن كل طن من النفط بحيث يصبح ٦ شلنات بدلاً من ٤ شلنات، وبأثر رجعي اعتبارًا من العام ١٩٤٨م.

٣- زيادة الدفعات على الإنتاج من ٩ بنسات إلى شلن واحدًا لكل طن وبأثر رجعي من العام ١٩٤٨م.

٤- التزام الشركة بدفع دفعة نقدية سنوية إضافية للحكومة الإيرانية تعادل ٢٠% من الاحتياطي السنوي للشركة، وبأثر رجعي اعتبارًا من العام ١٩٤٨م.

٥- زيادة نسبة الخصم على أسعار بيع المنتجات النفطية التي يتم استهلاكها داخل البلاد.

٦- تلتزم الشركة بدفع مبلغ (١٨,٦٦٧,٧٨٦) جنيه، تعادل (٨٠,٢٧١,٤٧٩) دولار، بدل رسوم وضرائب عن العام ١٩٤٨م، وتدفع مبلغ (٢٢,٨٩٠,٢٦١) جنيه تعادل (٩٨,٤٢٨,١٢٢) دولار بدل رسوم وضرائب عن العام ١٩٤٩م.

٧- إعفاء الشركة من دفع الضرائب للحكومة الإيرانية[١٧].

وقُدم هذا الاتفاق للبرلمان الإيراني في ١٩٤٩/٧/١٩م، قبل عدة أيام من انتهاء مدة الدورة البرلمانية الخامس عشرة، لينظر في هذا الاتفاق بسرعة، إلا أن المعارضة في البرلمان عرقلت النظر في الاتفاقية، وسعت إلى تأجيل مناقشته، حتى يُعرض على المجلس النيابي في الدورة السادس عشرة[١٨].

وبعد إجراء الانتخابات البرلمانية الإيرانية وتشكيل المجلس السادس عشر قدم رئيس الوزراء الإيراني علي منصور المولكي[١٩] الاتفاق لمجلس النواب، وفي ١٩٥٠/٦/٢١م، شُكلت لجنة برلمانية برئاسة محمد مصدق[٢٠]، لدراسة الاتفاق، مكونة من ١٨ عضوًا[٢١]، ونتيجةً للظروف السياسية في إيران، وحالة الغضب الشعبية، أُسقطت حكومة علي منصور المولكي بتاريخ ٦/٢٦/ ١٩٥٠م، وفي نفس هذا اليوم اجتمعت اللجنة البرلمانية المختصة بدراسة الاتفاق التكميلي، والتي بدورها قدمت تقريرها للمجلس، وكانت توصياتها برفض الاتفاق التكميلي بصيغته التي قدم بها، ورأت أنه لا يخدم المصالح الإيرانية[٢٢].

وفي مواجهة تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الاتفاق التكميلي، قام رئيس الوزراء الإيراني علي رزمارا[٢٣] الذي خلف علي منصور المولكي، بسحب الاتفاقية من مجلس النواب، وبدأ يشن هجومًا على المجلس، ويؤكد على عدم قدرة الإيرانيين على إدارة قطاع الإنتاج النفطي في البلاد، ونتيجةً لموقفه المنحاز لشركة النفط، ومعارضته للبرلمان الإيراني في هذا الاتجاه، ولمناهضته رغبة المواطنين الإيرانيين في تأميم النفط، اغتيل في ١٩٥١/٣/٧م، على يد شاب إيراني اسمه خليل طهامسب[٢٤]، ولإثارة الشارع الإيراني اصدر آية الله كاشاني[٢٥] أوامره لأتباعه بالخروج في مظاهرات شعبية واسعة في مختلف أنحاء البلاد، تدعو إلى تأميم النفط الإيراني[٢٦].

ومما زاد من حدة التعامل الرسمي والشعبي مع شركة النفط، رفض الشركة لمطلب تقاسم صافي الأرباح بنسبة ٥٠%، كتلك الصيغة التي قدمتها شركة النفط العربية الأمريكية Arabian-American Oil Company (Aramco) للمملكة العربية السعودية[٢٧]، وعلى إثر هذه الأحداث قدم السفير البريطاني فرنسيس شبرد Francis Shepherd، خطابًا يتضمن موافقة الحكومة البريطانية على مبدأ مقاسمة صافي أرباح شركة النفط بنسبة ٥٠%، مع الحكومة الإيرانية، وتبين أن هذه الموافقة كانت صادرة عن الحكومة البريطانية في أوائل شهر آذار/ مارس، وأن السفير البريطاني أخر تسليمها لتوقعه أن الخلاف بشأن قرار تأميم النفط سيُحل سريعًا، ولن تكون هناك حاجة لموافقة الحكومة البريطانية السريعة على المطالب

الإيرانية، لكن الأمور جاءت عكس توقعاته، وأصبحت طموحات أعضاء البرلمان والشارع الإيراني تفوق الحديث عن مسألة المقاسمة، إلى مسألة التأميم الكامل لقطاع النفط في البلاد[٢٨]. وفي ١٩٥١/٣/١٥م، عرض محمد مصدق على مجلس النواب مقترحًا بتأميم النفط الإيراني، مستغلاً التظاهرات الشعبية، الداعية إلى قرار التأميم، وطلب من النواب المصادقة علية، وبعد اعتماد الاقتراح من المجلس النيابي أحيل إلى اللجنة المختصة لدراسة الإجراءات القانونية والتنفيذية التي تكفل تطبيق قرار التأميم[٢٩].

٥-تنفيذ قرار التأميم

لم يتمكن حسين علاء[٣٠] رئيس وزراء إيران، الذي عين بعد اغتيال علي رزمارا أن يستمر في منصبة طويلاً، حيث استقال بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٨م، بعد إصرار البرلمان الإيراني على تبني مقترح تأميم النفط في البلاد، في حين كان مشروعه يتضمن التفاوض مع شركة النفط على مناصفة الأرباح، وإسناد بعض المسؤوليات والوظائف الرئيسية لموظفين إيرانيين، وقبول عضوية مدراء إيرانيين في مجلس إدارة الشركة[٣١]، وعين بعده محمد مصدق رئيسًا للوزراء، وبذلك يكون أحد أكثر أنصار مشروع تأميم النفط في إيران يملك السلطة التي تمكنه من تنفيذ المشروع[٣٢]. وبتاريخ ١٩٥١/٥/١م، صادق الشاه محمد رضا بهلوي[٣٣] على القانون الخاص بتأميم قطاع النفط وإلغاء الامتياز الممنوح لشركة النفط، وتأسيس الشركة الوطنية الإيرانية للنفط National Iranian Oil Company (NIOC)[٣٤]. وعمل محمد مصدق على تطبيق قرار التأميم لقطاع النفط، من خلال السيطرة على مقرات الشركة ومكاتبها، ومصادرة وثائقها، ومراقبة أفرادها، والإشراف المباشر من الحكومة على استلام العوائد المالية للشركة[٣٥].

وجاء في خطاب رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق الذي ألقاه بمناسبة إلغاء امتياز شركة النفط، ومصادرة أصولها داخل إيران قوله: " عندما نقضي على قوة تلك الشركة البريطانية، فإننا نقضي على الفساد والتآمر التي تأثرت بسببها شؤون بلدنا الداخلية، فعندما نوقف تلك الوصاية نهائيًا فان إيران تكون قد حققت استقلالها الاقتصادي والسياسي"[٣٦]. وهذا الطموح الكبير والحماس المتزايد الذي كان يمر به محمد مصدق والاندفاع الشديد لنداء الجمهور الإيراني لم يمّكن محمد مصدق من الاستماع لوجهة النظر المقابلة، والتي يتبناها الشاه محمد رضا بهلوي، حيث كان يرى أن إمكانيات إيران الاقتصادية عاجزة عن دفع رواتب العاملين في قطاع النفط الإيراني البالغ عددهم ٥٣ ألف عامل، في حال تعثر الإنتاج والتسويق، ولن تتمكن إيران من دفع أي تعويضات لشركة النفط لقاء استثماراتها في قطاع النفط، وحتى إذا لجأت إلى الاقتراض لهذه الغاية، فإن سداد هذه القروض سيستغرق وقتًا طويلاً، ربما يعادل الوقت المتبقي لانتهاء عقد الامتياز بشكل قانوني في العام ١٩٩٣م، بين إيران وشركة النفط[٣٧].

٦-المواقف الدولية من مسألة تأميم النفط الإيراني

٦/١-الموقف البريطاني

شكل قرار تأميم النفط الإيراني ضربة قاسية للاقتصاد البريطاني، لأن عائدات النفط الإيراني كانت تساعد في استقرار قيمة الجنيه الإسترليني، الذي كانت تتعامل به بريطانيا في سداد قيمة القروض المالية التي اضطرت لاستدانتها خلال الحرب العالمية الثانية، وأي تأثير في قيمة الجنيه الإسترليني سيؤدي إلى انخفاض الاحتياطي البريطاني من العملات الأجنبية، مما سيؤدي بدوره إلى ضعف في القدرة الشرائية البريطانية [٣٨].

حاولت بريطانيا التعامل مع قرار الحكومة الإيرانية بتأميم النفط بداية الأمر بدبلوماسية، في محاولة منها للوصول إلى تسوية مناسبة مع الحكومة الإيرانية، فالشركة استطاعت خلال سنوات عملها في إيران حفر ستة آبار نفط غزير الإنتاج، وقاموا ببناء مصفاة نفط ضخمة في عبدان، تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٤ مليون طن في السنة، وتمكنت الشركة من تجهيز موانئ لرسو سفن النفط، وبنت الشركة مساكن لأكثر من عشرة آلاف عامل من عمالها، ونتيجة لحجم هذا الاستثمار الذي كانت الشركة تمتلكه في إيران، عرض نائب رئيس مجلس إدارة شركة النفط، بازيل جاكسون Basil Jackson على الحكومة الإيرانية مقترحًا لتسوية الخلاف مع الشركة، يتضمن دفع الشركة مبلغ ٣ مليون جنيه إسترليني كل شهر للحكومة الإيرانية، وأن تدفع لها مقدمًا ١٠ ملايين جنيه إسترليني، على أن تستمر الشركة في إدارة الصناعات النفطية في إيران بالوكالة عن الشركة الوطنية الإيرانية للنفط التي أوجدتها الحكومة الإيرانية بدلاً من شركة النفط، بعد اتخاذها قرار التأميم، لكن الحكومة الإيرانية رفضت هذا العرض[٣٩].

ويمكن تفسير سبب الرفض الرسمي الإيراني لمقترحات بازيل جاكسون لقوة المعارضة الشعبية التي جندها كاشاني وأنصاره، التي تطالب بتأميم النفط، إضافة إلى طموحات محمد مصدق بالاستمرار في تنفيذ قرار التأميم الذي انتخبت حكومته لتنفيذه، والذي شكل المقوم الأساسي والأهم في إيجاد تحالف

مصدق وكاشاني، رغم التباعد الفكري بين نظرة كل منهما للشؤون السياسية والاقتصادية. فكلا الرجلين لم يكن يأخذ بالاعتبار قدرة شركة النفط وإمكانياتها الكبيرة في إدارة قطاع الإنتاج النفطي وعرقلة الجهود الإيرانية. وفي مواجهة الرفض الإيراني للاقتراح البريطاني، عملت بريطانيا على وضع المعيقات أمام الإيرانيين لإيقاف استخراج النفط، ووقف عمليات النقل، والتكرير، وذلك من خلال الإيعاز للكوادر العاملة في الشركة بعدم التعاون مع الحكومة الإيرانية ممثلة بإدارة الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، وسحب الخبراء والفنيين البريطانيين الذين يمكنهم القيام بأعمال استخراج النفط، وتشغيل مصفاة تكرير النفط في عبدان واتفقت مع شركات النفط العالمية على حظر تصدير النفط الإيراني فيما لو تمكنت من استخراجه وتكريره، من خلال من تبقى من كوادر الشركة الأجانب، والإيرانيين[٤٠].

ولم تقف الأمور عند هذا الحد فقد جمدت بريطانيا الأصول المالية الإيرانية لديها[٤١]، وكثفت من وجود بحريتها العسكرية في الخليج العربي، وحشدت بعض قواتها العسكرية على الحدود العراقية الإيرانية، وعززت تواجدها العسكري في القاعدة البريطانية في قبرص، تمهيدًا لشن هجوم عسكري على إيران، إلا أن خطة الهجوم العسكري البريطانية لقيت معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فلجأت بريطانيا لمنع إيران من القيام بعمليات تصدير النفط، من خلال الإعلان في ٣٣ صحيفة، توزع في عشرين دولة، عن احتجاجها على قرار الحكومة الإيرانية بتأميم النفط، وأنه يخالف الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، وحذرت ناقلات النفط من نقل النفط من إيران، وأن أي ناقلة تخالف ذلك فإنها تعتبر في نظر الحكومة البريطانية قد ارتكبت مخالفة قانونية، وأن الحكومة البريطانية لها الحق في مقاضاتها لدى المحاكم الدولية، والمحلية، وهذا ما حدث فعلاً عندما اعترضت القوات البحرية البريطانية ناقلة النفط روزماري Rosemary التي استأجرتها إيطاليا لنقل شحنة من النفط الإيراني، واحتجزتها في ميناء عدن[٤٢] وصادرت حمولتها، ونتيجة لهذه التحذيرات البريطانية ألغت كل من الهند، وتركيا، وإيطاليا عقود شراء النفط التي أبرمتها مع الحكومة الإيرانية[٤٣].

وفي الوقت ذاته عملت بريطانيا على جعل الخلاف القائم بين شركة النفط، والحكومة الإيرانية، يأخذ بعدًا دوليًا، فتقدمت بريطانيا بدعوى ضد إيران في ١٩٥١/٥/٢٦م، لدى محكمة العدل الدولية، وفي ١٩٥١/٦/٢٩م، أرسلت الحكومة الإيرانية وزير خارجيتها حسين فاطمي برسالة لمحكمة العدل الدولية ليشعرها برغبة إيران عدم تدخل المحكمة بالقضية لكونها خارج اختصاصها معتبرةً أن قرار تأميم النفط الإيراني شأن داخلي، لكن محكمة العدل الدولية أصدرت حكمها في ١٩٥١/٧/٥م، والمتضمن قرارًا يتعلق بالتدابير المؤقتة التي يجب على كلا الطرفين اتخاذها، والامتناع عما يحول بين الشركة والقيام بنشاطها التجاري والصناعي، كما كانت تمارسه قبل ١٩٥١/٥/١م، لكن الحكومة الإيرانية رفضت القرار، وقررت سحب اعترافها بقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية، فقررت المحكمة إعادة النظر بالنزاع وأصدرت حكمها الثاني في ١٩٥١/٧/٢٢م، بأغلبية ٩ أصوات ضد ٥ والمتضمن عدم اختصاص المحكمة بالقضية المعروضة عليها[٤٤].

وبعد اتخاذ محكمة العدل الدولية قرارها بعدم الاختصاص بالنظر في الخلاف الناشئ عن تأميم النفط الإيراني، قررت بريطانيا الاستمرار في تدويل الخلاف، وذلك من خلال رفع شكوى ضد إيران في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٨م، تضمنت أن الحكومة الإيرانية تهدد الأمن والسلام الدوليين، وكان رد رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق على هذا الاتهام أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي، أن الحكومة الإيرانية لم تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر مطلقًا، وأكد لأعضاء مجلس الأمن الدولي في تلك الجلسة أن الشعب الإيراني لم يرض عن شركة النفط، لأنها لم تساعد في تنمية البلد، ولم تقدم الخدمات الفنية والصناعية المرجوة من نشاطها الاقتصادي، ولم تقم بتأهيل وتدريب الإيرانيين حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم في تشغيل مرافق الشركة، وأيد ممثل الحكومة السوفيتية، واليوغسلافية، رأي الوفد الإيراني، واعتبروا القضية شأن داخلي، ليس من حق مجلس الأمن الدولي التدخل فيها، واقترح مندوب فرنسا أن تحفظ بريطانيا الدعوى التي تقدمت بها، إلى حين البت في أهلية مؤسسات الأمم المتحدة في النظر بمثل هذه الخلافات، وصوت اغلب الأعضاء إلى جانب هذا الاقتراح، وبذلك فشلت مساعي بريطانيا في تدويل الخلاف مع إيران بشأن تأميم النفط[٤٥].

لم يحقق هذا الانتصار الظاهري أمام المجتمع الدولي الذي أحرزته إيران في دفاعها عن وجهة نظرها من مسألة تأميم النفط أي فائدة لها، بل انه أثار الحكومة البريطانية ودعاها لانتهاج عمل استخباري للإطاحة بحكومة محمد مصدق، وتقوية موقف الشاه محمد رضا بهلوي أمام الحكومة الإيرانية لأنها كانت ترى به الشخص الوحيد القادر على الحفاظ على مصالحها في

إيران. وبدأ التعاون الفعلي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في مجال العمل الاستخباري لإسقاط حكومة محمد مصدق، بعد انتخاب دوايت إيزنهاور (1890- 1969) Dwight Eisenhower لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية[٤٦]، وأدار هذه المباحثات من الجانب البريطاني كل من كريستوفر مونتي Christopher Monty، ومونتاج وودهاوس Montague Woodhouse، وعن الجانب الأمريكي جون دالاس John Dulles والذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكية، وشقيقة ألين دلاس Allen Dulles الذي كان يشغل منصب مدير المخابرات المركزية الأمريكية[٤٧].

٦/٢-الموقف الأمريكي

تعاطفت الحكومة الأمريكية برئاسة الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1884- 1972) Harry Truman مع قرار الحكومة الإيرانية تأميم النفط واعتبرت قرارها قرارًا شرعيًا وطموحًا، وقررت إرسال مستشارها والتر ليفي Walter Levy إلى إيران ليحاول إقناع الحكومة الإيرانية بضرورة تقديم تسوية مالية تدفع خلالها إيران ثمن الأصول البريطانية المستثمرة في قطاع إنتاج النفط، لضمان نجاح مشروع التأميم، ومحذرة في الوقت ذاته من رفض إيران لهذه التسوية، لأنها بذلك ستعتبر قد صادرت قطاع النفط ولم تأممه[٤٨].

كما دعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى سلسلة من المحادثات في آب/ أغسطس من العام ١٩٥١م، في طهران سميت (بعثة هاريمان) نسبة للسفير الأمريكي افريل هاريمان Averell Harriman، الأمر الذي لاقى الترحيب من الحكومة البريطانية، على أساس الوساطة كطرف ثالث محايد بهدف الوصول إلى تسوية مرضية للطرفين[٤٩]، وتضمن الاقتراح الأمريكي إعلان مدة ستين يومًا، يستمر فيها إنتاج النفط، وتصديره، وأن يبقى الفنيون في وظائفهم، على أن يتم اتخاذ تدابير مالية مرحلية خاصة، وأضافت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح أن تكون عمليات الإنتاج والتصدير تحت إشراف شركة النفط، مع التأكيد على أن السفير الأمريكي في إيران، لا يملك حق التفاوض مع الإيرانيين نيابة عن بريطانيا وشركتها، لكن الحكومة الإيرانية لم تقبل بهذا المقترح[٥٠].

واستمرارًا للجهود السلمية حيال مسألة تأميم النفط، حاول الرئيس الأمريكي ترومان، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، وإدارة البنك الدولي، في ١٩٥٢/٨/٢٧م، الوصول إلى حل للخلاف الإيراني مع الحكومة البريطانية، حيث تضمن الاقتراح البنود التالية ـ والتي لم تحض أيضًا بقبول الجانب الإيراني:

١. تحكيم محكمة العدل الدولية بشأن التعويضات التي يجب على الحكومة الإيرانية دفعها لشركة النفط.
٢. تعيين ممثلين من الحكومة الإيرانية وشركة النفط للإشراف على عمليات تصدير النفط.
٣. تلغي الحكومة البريطانية بعض القيود المفروضة على صادرات البضائع الإيرانية.
٤. التزام الحكومة الأمريكية بدفع معونة مالية لإيران لمساعدتها في حل أزمتها المالية[٥١].

وعلى الرغم من المسعى الذي قامت به الولايات المتحدة، للتغلب على الخلافات البريطانية الإيرانية، بشأن تأميم النفط، إلا أنها كانت تنظر لمصالحها الاقتصادية بالمقام الأول، لأن تأميم النفط الإيراني سيكفل كسر الاحتكار البريطاني لسوق النفط الإيراني، ويتيح الفرصة للخبرة ورأس المال الأمريكي بالدخول والمنافسة الحرة[٥٢]. وإلى جانب المصالح الاقتصادية تخوفت الولايات المتحدة من تطور علاقات اقتصادية وسياسية بين إيران والاتحاد السوفيتي لذا سارعت بتقديم معونات مالية للحكومة الإيرانية[٥٣]. وفي الوقت ذاته كان ينتاب الأمريكيين القلق من إقدام كل من إندونيسيا، وفنزويلا، والعراق بخطوات مماثلة لخطوات إيران، مما سيؤدي إلى انتقال السيطرة من أيدي الشركات الأمريكية لمصلحة الدول المنتجة[٥٤]، لهذا أنذرت الإدارة الأمريكية الحكومة الإيرانية بتجميد المعونات المالية والفنية التي تقدمها لها إذا لم يتم تقديم تسويات معقولة لقضية تأميم النفط تضمن حماية المصالح الأمريكية[٥٥]. فالموقف الأمريكي كان يميل للضغط على إيران، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل ذلك تراعي كثيرًا من الاعتبارات، أهمها الحد من التعاون الإيراني السوفيتي، وإضعاف حزب تودة الإيراني[٥٦].

٦/٣-موقف الاتحاد السوفيتي

كان موقف الاتحاد السوفيتي من قرار تأميم النفط الإيراني إيجابيًا؛ لأن هذا القرار يضمن للسوفييت عدم وجود أي نفوذ أجنبي بريطاني قريب من حدوده، بالإضافة إلى إمكانية تغطية احتياجاتهم من النفط الإيراني، وفق قواعد العرض والطلب التي يحددها السوق النفطي، بعيدًا عن أي مؤثرات وعوامل أخرى تفرضها عليه الدول التي يعتبرها دولاً عدوة قريبة من حدوده البرية، وتشكل أداة تهديد لأمنه الاستراتيجي[٥٧]. وهذا ما يفسر الإصرار الدائم من قبل الاتحاد السوفيتي على معارضة منح امتيازات التنقيب عن النفط في المقاطعات الشمالية لإيران.

وهذا الموقف السوفيتي بدا واضحًا عندما منحت الحكومة الإيرانية شركة نفط اميرانيان Amiranian Oil Company وهي فرع من شركة سيبورد الأمريكية للنفط Seaboard Oil Company of Delaware امتياز التنقيب عن النفط في القسم الشمالي الشرقي من البلاد في العام ١٩٣٧م، بمساحة ١٠٠ ألف ميل مربع، تقل تدريجيًا حتى تصل إلى ١٠٠ ميل مربع في غضون ١٥ سنه، وأن تدفع الشركة للحكومة الإيرانية أربعة دولارات عن كل طن مستخرج من النفط، مع دفع مبلغ يمثل نسبة ٢٠% من صافي الأرباح[٥٨]، حيث كانت الحكومة الإيرانية تهدف من هذا الامتياز إيجاد قوة حليفة تتمركز في شمال البلاد لوقف أي تهديد سوفيتي تجاه إيران، وكان الخيار الإيراني يتجه نحو كسب تحالف أمريكي يؤدي هذا الدور[٥٩].

لكن الشركة الأمريكية اميرانيان تخلت في العام ١٩٣٨م، عن هذا الامتياز[٦٠]؛ بسبب المعارضة السوفيتية لمنح الامتياز لمنع أي تواجد أجنبي بالقرب من حدودها، إضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي واجهت الشركة: والتي منها صعوبات نقل النفط في حالة استخراجه؛ وذلك لأن إنشاء خطوط نقل البترول، أو استخدام ناقلات النفط يستلزم المرور بمناطق امتياز شركة النفط الأنجلو إيرانية، أو اضطرار الشركة لاستخدام الأراضي السوفيتية، وهذه الحلول كان من الصعب قبولها في ذلك الوقت، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى سحب الامتياز، ومنحه لشركة رويال دتش شل Royal Dutch Shell وهي شركة هولندية بريطانية، ومُنحت هذه الشركة حق إنشاء المطارات، والسكك الحديدية، والطرق، وخطوط التلغراف، وتأسيس إذاعة خاصة بالشركة، وتم أيضًا إلغاء هذا الامتياز في العام ١٩٤٤م، نتيجة ردود الفعل السوفيتية المقاومة لمنح هذا الامتياز[٦١].

وفي الوقت ذاته أدى إقدام الحكومة الإيرانية على تأميم النفط، إلى إغلاق الباب أمام طلب الاتحاد السوفيتي الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في شمال إيران[٦٢]. وأسفرت عن عدم قدرة الحكومة الإيرانية على التفاوض مع الحكومة البريطانية وإيجاد حلول مقبولة لكلا الدولتين أسفر على المدى القصير إلى ضعف حكومة محمد مصدق، وعدم قدرتها على تأمين احتياجاتها المالية، بعد تعطيل العمل في حقول النفط، وعدم القدرة على تصدير الكميات المخزنة لديها.

٦/٤-موقف الدول العربية

أما المنطقة العربية فقد أظهرت عبر صحافتها، تعاطفًا كبيرًا مع إيران حيال قرارها تأميم النفط، وأطلقوا على حركة مصدق لقب "الحركة المباركة"[٦٣]. وقد عايشت الصحافة العربية أحداث الأزمة الإيرانية المرتبطة بتأميم النفط منذ بدايتها، وتابعوا أدق تفاصيلها، وذلك لأن اهتمام العرب ارتبط بمواقفهم ومشاعرهم السلبية تجاه بريطانيا، وما قدمته من مساعدة لإسرائيل، وتسببها في نكبة فلسطين، وقد زاد من مظاهر هذا التعاطف الأنباء الخاصة بسحب الاعتراف بإسرائيل[٦٤] كما جاءت على لسان آية الله كاشاني، الذي أعلن استعداد جماعة فدائيان إسلام[٦٥] التي يسيطر عليها لبذل دمائهم في سبيل هذه الغاية[٦٦].

فعلى الرغم من أن الاعتراف الإيراني بإسرائيل لم يكن اعترافًا رسميًا وإنما كان اعترافًا ضمنيًا كأمر واقع، لكنه كان يعني الكثير لإسرائيل فهي بهذا الاعتراف لن تسعى إلى مواجهتها عسكريًا أو المشاركة بعمل عسكري ضدها، وكان الموقف السياسي الرسمي الإيراني حيال فلسطين أثناء عضويتها في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين المعروفة بلجنة يونسكوب (UNISCOP) يصب في اتجاه إقامة دولة فدرالية وحيدة تضم اليهود والعرب لإحلال السلام، لكن تصويت اللجنة في النهاية أسفر عن تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التقسيم بموجب القرار رقم ١٨١ الصادر في ١١/٢٩/ ١٩٤٧م، وبعد أقل من ستة أشهر على هذا القرار أعلن استقلال إسرائيل[٦٧].

وحُمّل الشاه محمد رضا بهلوي مسؤولية الاعتراف بدولة إسرائيل، وسماحه بقيام علاقات دولية معها في مجال التمثيل السياسي، والمبادلات التجارية، والعلاقات العامة[٦٨]، واستفادت الحكومة الإسرائيلية من هذه العلاقات في تسهيل عمليات نقل وترحيل الكثير من يهود العراق، الذين غادروا العراق متوجهين إلى إيران التي اعتبرت بالنسبة لهم محطة مهمة للهجرة إلى إسرائيل، بواسطة شركة الطيران الوطنية الإيرانية، خلال الأعوام (١٩٤٨ – ١٩٥٠)[٦٩]. وكانت إسرائيل تسعى دائمًا لإيجاد تحالف ضمني مع إيران وفق ما يعرف بالسياسة الخارجية الإسرائيلية بمبدأ بن غوريون، حيث يرتكز هذا المبدأ على أن إسرائيل مجبرة على إقامة تحالف مع الدول المحيطة بها من غير الدول العربية التي يستبعد إقامة سلام معها، ومن أبرز هذه الدول المستهدفة بمبدأ بن غوريون: إيران، وتركيا، وأثيوبيا، إضافة إلى إقامة ما يمكنها من علاقات وتحالفات مع الجماعات والأقليات الموجودة في البلاد العربية مثل الطوائف المسيحية في لبنان، وأكراد العراق، للاستفادة منها في إضعاف التكتل العربي ضدها[٧٠].

٧-أسباب إسقاط حكومة محمد مصدق

تراكمت العديد من الأسباب التي أدت إلى إسقاط حكومة محمد مصدق، التي استمرت في السلطة مدة ثمانية وعشرين شهرًا، فمن هذه الأسباب ما هو عائدًا لأسباب داخلية ترتبط بقدرة محمد مصدق السياسية والإدارية، ومنها ما يرتبط بمؤثرات دولية خارجية تمتلك أدوات تنفيذ داخلية في إيران ساعدتها في إنجاح مشاريعها، وهذه الأسباب هي:

١/٧-الأسباب الداخلية

أبرز الأعمال التي قام بها محمد مصدق إلى جانب تنفيذ قرار تأميم النفط في البلاد، إفراجه عن السجناء السياسيين، وسماحه لجريدة مردم الناطقة بلسان الحزب الشيوعي بالصدور، وإطلاق الحريات العامة في البلاد، وإلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء كافة القرارات التي أصدرتها اللجنة القانونية المتعلقة بقضية محاولة اغتيال الشاه عام ١٩٤٩م، وجاء ذلك نتيجة تحالفه مع حزب تودة، لكن هذا التحالف انهار بعد توجهات محمد مصدق قبول المعونة المالية التي قدمها الأمريكان، الأمر الذي ادخله في مواجهات مع حزب تودة واضعف موقفه داخليًا[٧١].

وخلال مدة تسلمه السلطة استطاع محمد مصدق أن يستعيد السلطة الدستورية، ويضع القوات المسلحة تحت سيطرته، من خلال تمسكه بحق تعيين وزير الدفاع ـ الذي كان يعين من قبل الشاه ليضمن ولاءه له ـ وبذلك تمكن مصدق من انتزاع هذا المنصب، وأعلن نفسه وزيرًا للدفاع، إضافة إلى كونه رئيسًا للوزراء، وقام بتعيين العميد تقي ريحاني رئيسًا لأركان الجيش، ومعاونًا له في وزارة الدفاع، وأمره بعدم العودة للشاه في الأمور المتعلقة بالجيش، وأن يحصر المرجعية في ذلك بشخص رئيس الوزراء، وهكذا يكون محمد مصدق قد ضمن إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل لصاح الشاه في حال تطورت الأحداث أو بدت مستجدات على المشهد الإيراني[٧٢].

وتمكن محمد مصدق من إدارة البلاد بحرية أكبر، فقرر إعادة جميع الأراضي والإقطاعيات التي استولى عليها الشاه إلى أملاك الدولة، واقتطع نسبة من ميزانية البلاط الشاهنشاهي وضمها إلى ميزانية وزارة الصحة، واقتطع نسبة ١٥% من ميزانية الجيش وأودعها في خزانة الدولة، ووضع الجمعيات الخيرية الملكية تحت رقابة الحكومة، وزاد عدد فرق المشاة في الجيش، وقام بالتخلص من العناصر الموالية للشاه في المؤسسة العسكرية، فابعد ١٣٦ من القادة والضباط، ونقل ١٥ ألف من رجال الجيش إلى قوات الجندرمة، وأسس لجانًا مكونة من رجال البرلمان، للتحقيق في الفساد المنتشر في المؤسس العسكرية، ومنع اتصال الشاه بالدبلوماسيين المعتمدين في إيران، وعين أحد المقربين منه وزيرًا للقصر، وزاد عدد حراس الشاه، ليكون دائمًا تحت المراقبة[٧٣].

كما ساهمت التغييرات الاجتماعية التي قام بها محمد مصدق في انقسام الجبهة الوطنية، وابتعاد الكثير من مؤيديه عنه، وشملت هذه التغييرات تأميم الشركات الكبرى في البلاد، وخصوصًا شركات النقل والهاتف، وتعيين المفكرين الليبراليين المناهضين لرجال الدين في وزارتي العدل والتعليم، وتدبير تعاون مع حزب تودة، وأدت هذه التغييرات الاجتماعية التي لم يعهدها الإيرانيون من قبل، إضافة إلى الدور الإعلامي الذي قام به مناوئي محمد مصدق باتهامه بالعداء للإسلام، وأنه يسعى لإقامة دكتاتورية اشتراكية في البلاد، إلى زعزعة الوضع السياسي في إيران[٧٤].

كما أدت إجراءات محمد مصدق العدائية تجاه آية الله كاشاني، وعزله عن أمور الدولة، وتجاهله لخدماته التي قدمها له، وبفضلها استطاع أن يصل إلى رئاسة الوزراء، إلى أن يكون وحيدًا عندما قرر مناوئيه القضاء عليه وإسقاط حكومته، لأن أول ما قاموا به هو القضاء على حلف مصدق مع جماعة فدائيان إسلام، وبذلك تمكنوا من القضاء عليه بسهولة[٧٥].

ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور الخلافات بين محمد مصدق وآية الله كاشاني، الفارق الكبير بين رؤية كل منهما للأوضاع السياسية، وطريقة إدارة شؤون البلاد، فمحمد مصدق رجلاً وطنيًا ولاؤه الأساسي للدولة، والدين عنده مجرد أداة لدعم هذا الولاء، في حين كان آية الله كاشاني رجل دين، يرى أن الدين هو القاعدة الأساسية لكل عمل تقوم عليه الدولة، فكان يسعى إلى تنفيذ كل ما ينبغي من إصلاحات في ظل هذا الإطار، لهذا كان اعتراض آية الله كاشاني على قرارات وإجراءات محمد مصدق التي بدت له أنها في إطار السياسات والمذهبيات العلمانية[٧٦].

أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها إيران بعد قرار تأميم النفط، وعدم قدرة حكومة محمد مصدق إيجاد حلول سريعة للاستفادة من ثروة البلاد النفطية، إلى إصابة الإيرانيين باليأس، ولم يجد محمد مصدق أمامه من خيار غير طمأنة الشعب بقرب حل الأزمة، من خلال استئناف المفاوضات مع بريطانيا، وتهديدها بإخراج من بقي من رعاياها في المواقع النفطية، والتعاقد مع شركات نفطية أخرى لاستثمار النفط الإيراني[٧٧]، لكن هذه الجهود لم تنجح وشكلت سيطرة القوات

البحرية البريطانية على الخليج العربي وخليج عدن ضربة قوية للاقتصاد الإيراني من خلال منع تصدير النفط الإيراني.

وقد يكون وصف محمد مصدق بأنه "مخلصًا للغاية ووطني ومناضل لحقوق الشعب الإيراني لكنه كان فاشلاً من وجهة النظر العملية السياسية إذ لم يكن لديه فكرة عن التنظيم والإدارة"[٧٨]، صحيحًا إلى حد ما، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال النتيجة التي قادت إلى وصول إيران إلى هذه الحالة السياسية والاقتصادية الصعبة التي تعزى لعدم قدرة محمد مصدق على التعامل بالمرونة السياسية والإدارية التي تتطلبها الضرورات في إدارة الأزمات، وبقي متعصبًا لقرار تأميم النفط، ومنحازًا للمطالب الشعبية الانفعالية في هذا الاتجاه، ولم يقدم تنازلات تكسب قضيته إمكانيات النجاح من خلال تحقيق صيغة تفاهم قابلة للتطبيق لكل من الدولة الإيرانية وشركة النفط ومن وراءها بريطانيا، عندما سنحت الفرصة لذلك.

٢/٧-المؤثرات الخارجية

لم يكن في حسبان محمد مصدق أن من سيخطط للانقلاب عليه وإسقاط حكومته هم الأمريكان، فقد كان حرص الأمريكان على التخلص من حكم محمد مصدق متزايدًا بعد ملاحظتهم التقارب الكبير بين محمد مصدق وحزب تودة، وقلقهم من تطور هذا التقارب لإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، يمكن أن تساهم في إيجاد فرصة مناسبة للتغلغل السوفيتي في إيران[٧٩]، إضافة إلى حصول الأمريكان على معلومات استخبارية تفيد بأن البريطانيين على وشك القيام بعملية سرية لإسقاط حكومة محمد مصدق، لذا سارع الأمريكان في تنفيذ خطتهم بالإطاحة بحكومة محمد مصدق؛ حتى لا يدعوا فرصة لنجاح البريطانيين في هذه المهمة، الأمر الذي يترتب عليه استئثار البريطانيين بالسيطرة على مقدرات إيران الاقتصادية، والحد من النفوذ الأمريكي في إيران[٨٠].

وتم هذا الأمر للأمريكان من خلال تنفيذ عملية سرية وسريعة تديرها وكالة المخابرات المركزية (CIA) Central Intelligence Agency، بالتعاون مع جهاز الاستخبارات البريطاني Secret Intelligence Service (SIS) وعرفت هذه العملية عند الأمريكان باسم عملية أجاكس (TPAJAX)[٨١]، وعند البريطانيين باسم عملية الإطاحة (Boot)[٨٢]، وتمكن البريطانيون من التمهيد لهذه العملية من خلال استغلال شبكة الاستخبارات القوية التي كانت تمتلكها شركة النفط، إضافة إلى دور مكتب المعلومات المركزي في تعبئة الشارع الإيراني، وقام الأمريكان بدورهم باستمالة القبائل الإيرانية التي كانت تستفيد من أعطيات شركة النفط[٨٣].

وتبرز أهمية الدور الأمريكي في تنفيذ خطة الإطاحة بحكومة محمد مصدق نتيجة بقائهم في إيران في حين فرضت الظروف السياسية والأمنية على البريطانيين إغلاق سفارتهم في طهران، وهنا أصبح تحركهم الاستخباري صعبًا قياسًا بالوجود الاستخباري الأمريكي، والذي كان وقتها يعتبر أنه في موقف الحياد أو حالة عدم التدخل بالشأن الإيراني من وجهة النظر الرسمية لحكومة محمد مصدق[٨٤]، وتقوم الخطة الأمريكية (أجاكس) على أربعة أركان هي:

١. تحويل برنامج الدعاية السياسية (BEDAMN)[٨٥]، ضد رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق.
٢. تحريض البرلمانيين لمعارضة رئيس الوزراء محمد مصدق.
٣. استشارة الشاه محمد رضا بهلوي في إسقاط حكومة محمد مصدق وتعيين الجنرال فضل الله زاهدي[٨٦] بدلاً منه رئيسًا للوزراء.
٤. التعاون مع ضباط الجيش الموالين للشاه محمد رضا بهلوي، والمعارضين لمحمد مصدق[٨٧].

وللقيام بهذه المهمة تم اختيار ضابط المخابرات الأمريكية جون والر John Waller لإدارة العملية من واشنطن Washington، واختير كيرمت روزفلت Kermit Rooseveltالذي كان يرأس إدارة الشرق الأدنى وآسيا في المخابرات المركزية الأمريكية، لإدارة العملية من طهران[٨٨].

بدأ كيرمت روزفلت تحضيراته الفعلية للقيام بهذه المهمة منذ اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٣م[٨٩]، وكان الاسم المستعار الذي عرف به لدى المتعاونون الإيرانيون مع المخابرات الأمريكية ـ جيمس لوكريدج James Lockridge ـ وينادونه اختصارًا (جيم)، وتضمنت العملية شن حملة نفسية مكثفة ضد محمد مصدق والإعلان عن طرد الشاه محمد رضا بهلوي من منصبه، وتكليف الوحدات العسكرية المتعاونة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن يقضوا على أي محاولة للمقاومة من جانب محمد مصدق، ويتلو ذلك إعلان تعيين الجنرال فضل الله زاهدي رئيسًا للوزراء من قبل الشاه محمد رضا بهلوي[٩٠].

ولتحريك الشارع الإيراني ضد حكومة محمد مصدق، استفاد الأمريكيين من خدمات الإخوان (بوسكوس) الإيرانيين والذين يعملون لصالحهم، وثلاث إخوان آخرين هم إخوان الرشيد عملاء الاستخبارات البريطانية، وتم تحريض الممثل والرياضي الإيراني

شعبان جعفري، إضافة لرجال الدين الإيرانيين، لإثارة الشارع الإيراني على حكومة محمد مصدق[٩١]، وتمكنت وكالة الاستخبارات الأمريكية من الوصول لبعض القيادات العسكرية الإيرانية والتفاهم معهم لإنجاح عملية إسقاط الحكومة الإيرانية[٩٢].

وحُددت ساعة الصفر لانطلاق العملية مع مساء يوم السبت ١٩٥٣/٨/١٥م، والتي يسبقها من ساعات الصباح مظاهرات ومسيرات شعبية تندد بحكومة محمد مصدق وترفع صور الشاه محمد رضا بهلوي، وعند بدء تنفيذ الخطة كان على العقيد نصيري قائد الحرس الملكي الإيراني أن يتوجه إلى منزل رئيس هيئة الأركان الجنرال تقي ريحاني ويقبض عليه، ثم يتوجه بالقوة التي بصحبته إلى منزل رئيس الوزراء محمد مصدق ويقبض عليه، لكن الخطة سُربت لمحمد مصدق واستطاع أن يحبط محاولة الانقلاب ويقبض على العقيد نصيري وبعض الضباط المتمردين، وفي صباح اليوم التالي أذاع محمد مصدق بيانًا رسميًا بما حدث وأعلن إفشال محاولة الانقلاب التي نظمها الشاه محمد رضا بهلوي بالتعاون مع عناصر أجنبية[٩٣].

وبعد فشل المحاولة في ١٥ آب/ أغسطس، واستكمالاً لمخطط الإطاحة بحكومة محمد مصدق نجح البريطانيون والأمريكيون في استمالة رجال الدين الإيرانيين إلى جانبهم، وذلك لضمان تحريك الشارع الإيراني عن طريق إثارة المشاعر الدينية، ضد حكومة محمد مصدق، وبرر آية الله كاشاني موقفه المناوئ لمحمد مصدق؛ بأنه عمل ضده حتى لا ينتخب رئيسًا لمجلس النواب، واتهم أحد أقرباء محمد مصدق بالتخطيط لاغتياله؛ لأنه كان يعتبره خصمًا لمحمد مصدق[٩٤].

وتشير بعض المعلومات إلى أن الأمريكان والبريطانيين نجحوا في الاتصال برجال الدين أمثال آية الله أبو القاسم الكاشاني، وآية الله بورجيردي، وآية الله بهبهاني، وأكدت أن الاتصال مع آية الله أبي القاسم الكاشاني كان لأكثر من مرة في عامي ١٩٥٢/ ١٩٥٣م، وأن استمالته هو والقادة الدينيين كانت مقابل الحصول على الأموال للانفصال عن تحالفهم مع محمد مصدق، والوقوف إلى جانب الشاه محمد رضا بهلوي[٩٥].

وكانت عملية (أجاكس) تتضمن تعاون آية الله بهبهاني في إرسال رسائل مزورة تحمل ختم حزب تودة ومكتوبة بالحبر الأحمر تحتوي على تهديدات شديدة بشنق الملالي على أعمدة الكهرباء في مختلف المدن الإيرانية، وهذه الخدمات التي يقدمها آية الله بهبهاني للأمريكان والبريطانيين تكون مقابل حصوله على المال منهم، كما عملت المخابرات الأمريكية على التعاون مع صحفيين مثل كينيت لوف، من صحيفة نيويورك تايمز، ودون شويند من صحيفة الاسوشيتدبرس، للترويج لدعايتهم[٩٦]. وتضمنت الخطة إجراء عددًا من التفجيرات الوهمية بالقنابل لعدد من بيوت الملالي بأيدي أشخاص يدعون الانتساب لحزب تودة[٩٧].

وفي صباح يوم الأربعاء ١٩ آب/ أغسطس، كانت خطة كرمليت روزفلت بإعادة المحاولة من جديد للإطاحة بحكومة محمد مصدق، حيث تم تنظيم مسيرات ومظاهرات كبيرة استمرت حتى المساء، تنادي بهتافات الموت لمصدق، ولم يكن هناك مظاهرات مضادة لها؛ لأن مصدق اصدر تعليماته لرئيس الشرطة بمنع المظاهرات، وخاطب زعماء الأحزاب الموالية للحكومة وطالبهم البقاء في منازلهم؛ لأنه اعتقد أن المحاولة الانقلابية فشلت، ولن تتبعها محاولات أخرى، وكان كل ما يشغل فكره هو الإجراءات التي يجب أن تتم بعد فرار الشاه محمد رضا بهلوي من البلاد، فكانت هذه فرصة سانحة للانقلابيين لإعادة المحاولة وحصار محمد مصدق والقبض عليه، ونجحوا في ذلك يوم الخميس ٢٠ آب / أغسطس، وقُدم محمد مصدق للمحاكمة وحكم بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وبعد أن قضى مدة حكمه في السجن أفرج عنه، وألزم بالإقامة الجبرية في منزله في أحمد آباد، وبقي هناك حتى وفاته في ١٩٦٧/٣/٥م، عن عمر ناهز الخمسة وثمانون عامًا[٩٨].

خَاتِمَةٌ

عاشت إيران ثمانية وعشرين شهرًا شكلت تجربة تاريخية من الصراع بين القوى السياسية الداخلية والقوى العظمى، وما يتبع لها من نفوذ في الأوساط السياسية الداخلية، فالوعي السياسي للمواطن الإيراني دفعه للمطالبة باتخاذ قرار تأميم القطاع النفطي في البلاد، آملاً من ذلك الحصول على عائدات الإنتاج النفطي، واستثمارها في التنمية، وخدمة مصالح الدولة الإيرانية.

وما إن اتخذت الحكومة الإيرانية قرار تأميم القطاع النفطي رسميًا وجرت المصادقة عليه في ١٩٥١/٥/١م، حتى بدأت المشاكل تحيط بإيران من كل الاتجاهات، فالإيرانيون كانوا عاجزين بمفردهم عن استخراج النفط من الآبار، وتشغيل خطوط الإنتاج، وعملت بريطانيا على تعزيز وجودها العسكري في مدخل الخليج العربي، في إشارة إلى محاصرة إيران ومنعها من تصدير النفط.

وعلى الصعيد السياسي دخلت إيران في مفاوضات متعاقبة لتبرير موقفها من قرار التأميم، واستطاعت بريطانيا أن تخرج نطاق الخلاف مع إيران من الشأن الداخلي ــ على اعتبار أن الشركة الأنجلو إيرانية للنفط، شركة ذات جنسية إيرانية من وجهة نظر إيران ـ إلى النطاق الدولي على اعتبار القدرة السيادية لبريطانيا، وعرضت القضية على المحكمة الدولية ومن ثَمَّ على مجلس الأمن، لكن في كلا المرتين أعيدت لعدم الاختصاص والولاية القانونية لمثل هذه القضايا.

وفي نهاية المطاف وصلت الأحوال الاقتصادية في إيران إلى حالة من التردي والضعف كان يصعب معها الاستمرار الشعبي في تأييد قرار تأميم القطاع النفطي، لعجز الحكومة الإيرانية في إيجاد حلول أو بديل يمكن الاعتماد علية في استثمار الإنتاج النفطي، فوقعت الحكومة بكل سهولة في انقلاب مدبر تم إدارته من قبل المخابرات المركزية الأمريكية، والمخابرات البريطانية، وتحالف بعض القوى الداخلية، أسفر عن الإطاحة بحكومة محمد مصدق، الذي كان أكثر أنصار حركة تأميم القطاع النفطي، ومنفذ قرار التأميم لقطاع النفط الإيراني.

الاحالات المرجعية:

(١) أعلن الشاه رضا بهلوي في العام ١٩٣٥م، أن الاسم الرسمي للدولة هو (إيران)، وهو الواجب استخدامه في مخاطباتها الرسمية في الداخل وفي تعاملاتها ومخاطباتها مع دول العالم كافة، وقد أشارت الحكومة إلى أن تسمية (فارس) ترتبط بمقاطعة فارس، بينما إيران تستحضر عظمة الآريين القدامى، وتضمن قرار الشاه رضا بهلوي أنه لن يسمح باستخدام اسم (بلاد فارس)، وأمر برد أي خطاب رسمي يرد للدولة ويكون معنونًا لبلاد فارس إلى الجهة التي أرسلته دون أن يفتح، حول قرار تغيير التسمية انظر: كينزر، ستيفن، **أتباع الشاه انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط**، ترجمة: سهى الشامي، مدينة نصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط(٢)، ٢٠١٤، ص ٨٥، ٨٦؛ إبراهيميان، أرنولد، **تاريخ إيران الحديث**، ترجمة: مجدي صبحي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، ٢٠١٤، ص ١٢٥.

(٢) كينزر، **أتباع الشاه**، ص ٩٠.

(٣) **عبادان**: مدينة إيرانية تقع في الجزء الجنوبي الغربي من إيران وتبعد عن العاصمة طهران ٩٥٠ كم، تم بناء أكبر مصفاة للنفط فيها، بعد اكتشاف النفط في إيران، ومدت لها أنابيب النفط من حقول النفط الموجودة في مدينة مسجد سليمان، على بعد ٢٩٠ كم، وأصبحت المدينة تضم أكبر مرفأ تجاري في إيران لخدمة عمليات تصدير النفط، وأقيمت في المدينة مصانع الكيماويات والبترو كيماويات والبلاستك التي تقوم على خامات النفط، انظر: أبو حجر، آمنة، **موسوعة المدن الإسلامية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط(٢)، ٢٠١٠، ص ١٦٣، ١٦٤.

(٤) ولبر، دونالد، **إيران ماضيها وحاضرها**، ترجمة: عبدالنعيم محمد حسنين، القاهرة، لبنان: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط(٢)، ١٩٨٥، ص ١٣٣.

(٥) أوكنوز، ريتشارد، **بارونات النفط**، ترجمة: يونس شاهين، بيروت: مركز الطباعة الحديثة، (د.ت)، ص ١٨٩.

(٦) لونزوسكي، جورج، **البترول والدولة في الشرق الأوسط**، ترجمة نجدة هاجر وإبراهيم عبد الستار، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٦١، ص ١٦.

(٧) العلواني، إياد كاظم جاسم، **بريطانيا ـ إيران الأزمة حول اتفاقيات النفط ١٩٣٣- ١٩٥١**، مجلة كلية التربية بالإسكندرية، مصر، مجلد ٢٣، عدد ٤، ٢٠١٣، ص ١٦١.

(٨) **مسجد سليمان**: مدينة إيرانية تقع في إقليم خوزستان، وتبعد عن جنوب غرب العاصمة طهران مسافة ٧٩٥كم، اشتهرت المدينة بعد اكتشاف النفط فيها بالصناعات الكيماوية والبترو كيماوية والصناعات البلاستيكية، وترتبط بالمدن الإيرانية الأخرى بشبكة متطورة من المواصلات والاتصالات، وتربطها بميناء عبادان خطوط أنابيب النفط، للمزيد انظر: أبو حجر، **موسوعة المدن الإسلامية**، ص ١٧٤.

(٩) أوكنوز، **بارونات النفط**، ص ١٩٢، ١٩٣.

(١٠) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٦١، ١٦٢.

(١١) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٦٣.

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٦٥.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٦٦.

(١٤) ولبر، **إيران ماضيها وحاضرها**، ص ١٣٣؛ العلواني، الأزمة حول اتفاقيات النفط، ص ١٦٦، ١٦٧.

(١٥) بعد قرار الشاه رضا بهلوي إطلاق اسم إيران على الدولة أصبح اسم شركة النفط الأنجلو - فارسية، شركة النفط الإنجلو - إيرانية Anglo-Iranian Oil Company (AIOC)، وأجبرت الشركة في العام ١٩٣٨، على كتابة واجهات بواخرها باللغة الفارسية بعد أن منعها من استخدام اللغة الانجليزية، وخلال هذه الدراسة سيتم الإشارة لها اختصارًا باسم شركة النفط، للمزيد حول تغيير التسمية انظر: كينزر، **أتباع الشاه**، ص ٨٥؛ إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديث**، ص ١٢٥؛ السبكي، آمال كامل، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، ١٩٩٩، ص ٨٨.

(١٦) كاتوزيان، هوما، **مصدق والصراع على السلطة في إيران**، ترجمة الطيب الحصني، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١١٧.

(١٧) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٧٤.

(١٨) كاتوزيان، **مصدق والصراع على السلطة**، ص ١٢٢.

(١٩) **علي منصور المولكي**: رئيس وزراء إيران خلال المدة الواقعة بين آذار/ مارس ١٩٥٠م، إلى حزيران/ يونيو ١٩٥٠، وهو من مواليد العام ١٨٨٨، عمل بمنصب سكرتير ثاني في كل من وزارتي الخارجية والداخلية، وشغل منصب والي أذربيجان ١٩٢٦ و١٩٤١م، ثم عين وزيرًا للداخلية، وفيما بعد أصبح الحاكم العام لخراسان، ثم أذربيجان. انظر: البكاء، طاهر خلف، **التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١-١٩٥١**، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٢٥٦، ٣١٣.

(٢٠) **محمد مصدق** (١٨٨١- ١٩٦٧): من أبرز الشخصيات السياسية القيادية الإيرانية، وقائد الجبهة الوطنية الإيرانية، اجبره الشاه رضا بهلوي على التقاعد من العمل الحكومي نتيجة معارضته لوصول الأسرة البهلوية للحكم وإقصاء الأسرة القاجارية عن حكم إيران، ولم يتمكن من العودة لممارسة النشاط السياسي إلا بعد تنازل الشاه رضا بهلوي عن الحكم في العام ١٩٤١م، وكان مصدق أكثر المدافعين عن مسألة تأميم النفط الإيراني، وانتخب لرئاسة الوزراء في إيران في العام ١٩٥١م، وبقي في الحكم إلى أن أسقطت حكومته في العام ١٩٥٣م، وأُدخل السجن ومن ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية حتى توفي في العام ١٩٦٧م، انظر: إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديث**، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢١) أما بقية أعضاء اللجنة فهم: مكي، وهايرزاده، وشايغان، وصالح، وهؤلاء الأربعة أعضاء في الجبهة الوطنية التي يتزعمها محمد مصدق، وكان إلى جانبهم في عضوية اللجنة أيضًا جمال إمامي، وحسن علوي، وناصر ذو الفقار، وخسرو قاشقايي، وسيد علي بهبهاني، وجواد غنجهي، وجواد أميري، وفرماروي، وقاسمي، وفقيزاده، وباليزي، وهدايتي، وسارتيب زاده، انظر: كاتوزيان، **مصدق والصراع على السلطة**، ص ١٥٠.

(٢٢) كاتوزيان، **مصدق والصراع على السلطة**، ص ١٥٠، ١٥١.

(٢٣) **علي رزمارا**: رئيس وزراء إيران خلال المدة الواقعة بين حزيران/ يونيو ١٩٥٠م، إلى آذار/ مارس ١٩٥١م، وهو من مواليد العام ١٩٠١م، عين رئيسًا لأركان الجيش الإيراني أول مرة في العام ١٩٤٤م، وفي خريف العام ١٩٤٦م، قاد حملة عسكرية قضى من خلالها على حكومة أذربيجان الديمقراطية، وعرف عنه أنه ذو نزعة دكتاتورية، وشخص قوي الإرادة، وعين مرة أخرى رئيسًا لأركان الجيش ليشرف على مد نفوذ الجيش، وتوسيع سيطرته على مختلف دوائر الدولة في البلاد، انظر: البكاء، **التطورات الداخلية في إيران**، ص ٢٦١، ٣١٣.

(٢٤) **خليل طهماسب**: "كان يعمل نجارًا ويبلغ من العمر ٢٦ سنة، اعتقل فور تنفيذ عملية الاغتيال، لكن السلطات الإيرانية أطلقت سراحه تحت تهديد فدائيين إسلام والكاشاني،وفي عهد حكومة مصدق لقب البطل القومي، لكنه اعتقل في آب ١٩٥٣م، ونفذ فيه حكم الإعدام"، انظر: البكاء، **التطورات الداخلية في إيران** ، ص٢٧٢.

(٢٥) **أبو القاسم الكاشاني** (١٨٨٢- ١٩٦٣): أحد الزعماء الدينيين البارزين في إيران، فر من إيران إلى العراق في العام ١٩٢١م، بعد الحكم عليه بالإعدام لمواقفه المناهضة للاستعمار البريطاني، ومواقفه المعارضة لشاه إيران، وفي العام ١٩٥٠م، عاد إلى إيران، وأصبح عضوًا في البرلمان الإيراني، وكان يرى أن علماء الدين مطلوب منهم القيام بدور سياسي لأن الشريعة الإسلامية لها دور اجتماعي مهم تقوم به في المجتمع، وكانت له مشاركة في تأجيج المشاعر الدينية للإيرانيين للوقوف في صف قرارات حكومة محمد مصدق لتأميم النفط الإيراني، ثم انقلب عليه، وكان له دور في إثارة الشارع الإيراني ضده، انظر: الموصلي، أحمد، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط(٢)، ٢٠٠٥، ص ٣٧٠.

(٢٦) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٧٦، ١٧٨.

(٢٧) أوكنوز، **بارونات النفط**، ص ٢٦٢.

(٢٨) الجاف، حسين كريم، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**، مجلد(٤)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨، ص ١٨٥، ١٨٦.

(٢٩) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٧٦، ١٧٨.

(٣٠) **حسين علاء**: رئيس وزراء إيران خلال المدة الواقعة بين آذار/ مارس ١٩٥١م، إلى نيسان/ ابريل ١٩٥١م، وهو من مواليد العام ١٨٨٤م، من عائلة إيرانية بارزة، عمل في السلك الدبلوماسي، شغل عدة مناصب وزارية كان أولها وزيرًا للأشغال العامة في العام ١٩١٨م، وشغل عضوية مجلس النواب الخامس وكان معارضًا لإلغاء حكم السلالة القاجارية، وشاركه في موقفه هذا محمد مصدق، انظر: البكاء، **التطورات الداخلية في إيران**، ص ٢٧٦، ٣١٣.

(٣١) الجاف، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**، ص ١٨٧.

(٣٢) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٧٨.

(٣٣) **الشاه محمد رضا بهلوي** (١٩١٩-١٩٨٠): وصل إلى الحكم بعد تنازل والده عن الحكم، نتيجة الضغوط البريطانية والسوفيتية عليه خلال الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤١م، وتعززت سلطه الشاه محمد رضا بهلوي بشكل كبير بعد إسقاط حكومة محمد مصدق في العام ١٩٥٣م، واستمر في الحكم حتى اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩م، وكانت وفاته في العام التالي بمرض السرطان، انظر: إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديث**، ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣٤) كينزر، **أتباع الشاه**، ص ١٤٢.

(٣٥) الموسوي، ربيع حيدر، والقصير، حسين محسن هاشم، **أثر الخلاف البريطاني ـ الإيراني على العلاقات الأنجلو ـ أمريكية ١٩٥١- ١٩٥٣**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم، جامعة القادسية، العراق، مجلد ١٧، العدد ٣، سنة ٢٠١٧، ص ١٣٥.

(٣٦) القمص، بيشوي، **لا أحد يتعلم من التاريخ**، القاهرة: دار كيان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ١١٥.

(٣٧) هيكل، محمد حسنين، **مدافع آية الله قصة إيران والثورة**، القاهرة: دار الشروق، ط(٦)، ٢٠٠٠، ص ٨٠.

(38) McMurdo, Torey L. The United States, Britain, and the Hidden Justification of Operation TPAJAX. CIA Studies in Intelligence, 2012, 56: 2, p 16, 22.

(٣٩) أوكنوز، **بارونات النفط**، ص ٣٦٤، ٣٦٦.

(٤٠) عجة، حسنين عبد الكاظم، **تجربة تأميم النفط الإيراني ١٩٥١-١٩٥٣ بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية (دراسة في وثائق البلاط الملكي العراقي)**، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العراق، العدد٩، سنة ٢٠١٢، ص ٢٣٢.

(٤١) إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديث**، ص ١٦٥.

(٤٢) **عدن**: مدينة يمنية على ساحل خليج عدن وهي ميناء بحري مهم، تبعد عن جنوب العاصمة اليمنية صنعاء مسافة ٤٢٠ كم، انظر: شامي، يحيى، **موسوعة المدن العربية والإسلامية**، الكتاب الأول، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٢، ص ١٤٠.

(٤٣) الجاف، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٤٤) غازي، وداد جابر، **تأميم النفط الإيراني، وتداعياته على العلاقات الدولية (١٩٥١- ١٩٥٣)**، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، عدد ٦٠، سنة ٢٠١٣، ص ١٥.

(٤٥) غازي، **تأميم النفط الإيراني**، ص ١٦.

(٤٦) **كورتيس**، مارك، **التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين**، ترجمة: كمال السيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط(٢)، ٢٠١٤، ص ٩٤.

(47) Margaret, Maj, Operation Ajax: A Case Study on Analyst-Policy Maker Tensions and the Challenges of Estimative Intelligence, Kansas: School of Advanced Military Studies United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth, Advanced Military Studies Program, 2015, p 47, 48.

(48) Ibid, p 34.

(49) Ibid, p 34.

(٥٠) الموسوي، والقصير، **أثر الخلاف البريطاني ــ الإيراني على العلاقات الأنجلو ـ أمريكية**، ص ١٣٥.

(٥١) غازي، **تأميم النفط الإيراني**، ص ٣٠.

(٥٢) الصياد، محمد محمود، **إيران تؤمم بترولها**، جريدة الثقافة، العدد ١٤١، ٩/٤/ ١٩٥١، القاهرة، ص٤.

(٥٣) McMurdo, the Hidden Justification of Operation TPAJAX, p 21.

(٥٤) إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديث**، ص ١٦٧.

(٥٥) السبكي، **تاريخ إيران**، نقلاً عن موسى صبري، أخبار اليوم، ص ١٧٠.

(٥٦) **حزب تودة**: حزب سياسي إيراني، أسست نواته بعد احتلال الحلفاء لإيران عام ١٩٤١م، ودخول السوفييت إلى شمال إيران، حيث قامت السلطات السوفييتية بالإفراج عن ٥٢ سجينًا كانوا يقضون محكوميتهم بموجب قانون ضد الشيوعية، حيث قامت هذه المجموعة بتأسيس حزب أطلقوا عليه اسم حزب تودة والتي تعني (جماهير الشعب) ولم يظهر في بداية تأسيسه عن عقيدته الشيوعية، وإنما تبنى مبادئ تتوافق مع الدستور الإيراني، وتمكن من جذب الكثير من المثقفين والأنصار في صفوفه، وكان الحزب ضالعًا في محاولة اغتيال الشاه عام ١٩٤٩م، ودخل في تحالف مع محمد مصدق عند تبني قرار تأميم النفط الإيراني، ثم مالبثت الخلافات تدب في هذا التحالف بعد التقارب الإيراني الأمريكي الذي بدأ ينتهجه محمد مصدق، للمزيد انظر: مهابة، أحمد، **إيران بين التاج والعمامة**، القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص ٢٥، ٢٦، ٢٧.

(٥٧) الصياد، **إيران تؤمم نفطها**، ص٤.

(٥٨) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٥٩) بالمبر، مايكل، **حراس الخليج**، ترجمة نبيل زكي، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(٦٠) ولبر، **إيران ماضيها وحاضرها**، ص ١٣٥.

(٦١) العلواني، **الأزمة حول اتفاقيات النفط**، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٦٢)الصياد، **إيران تؤمم بترولها**، ص٤.

(٦٣) أبو دية، سعد سالم، أزم**ة حكومة مصدق مع القوى الكبرى في الصحافة الأردنية والمصرية البداية والنهاية ١٩٥١- ١٩٥٣**، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، الأردن، عدد ٥٦، سنة ٢٠٠٢، ص ١٥٦.

(٦٤) من الآراء التي طرحت في سبب إسقاط حكومة محمد مصدق في إيران موقفه من قضية الاعتراف الإيراني بإسرائيل، حيث عارض مصدق توجهات شاه إيران حيال هذه القضية، واستدعى مصدق سفراء الدول العربية وابلغهم أنه سوف يجد وسيلة لسحب الاعتراف الإيراني بدولة إسرائيل، انظر: مليحة، نبيلة محمود، **السياسة الأمريكية تجاه إيران ١٩٤٥- ١٩٨١**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٧٤، نقلاً عن هاشم عمرو، تطور العلاقات الإسرائيلية الإيرانية.

(٦٥) **جماعة فدائيان إسلام**: جماعة دينية شيعية جماهيرية، أسسها مجتاب صفوي وهو أحد طلاب العلم الشرعي، وكان ظهور هذه الجماعة في السياسة الإيرانية عام ١٩٤٥م، بعد قيامها بقتل المفكر القومي الإيراني أحمد كسروي، الذي هاجم المؤسسة الدينية الشيعية، ومن أهم أهداف هذه الجماعة العمل على إقامة نظام ديني، يسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية في كل أوجه الحياة، وكان لهذه الجماعة دور مهم في تأجيج الشارع الإيراني لدعم قرار حكومة محمد مصدق بتأميم النفط الإيراني، انظر: الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية**، ص٣٥٧، ٣٥٨.

(٦٦) أبو دية، **أزمة حكومة مصدق**، ص ١٥٥.

(٦٧) بارزي، تريتا، **حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨، ص ١٦، ١٧.

(٦٨) شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر إيران وأفغانستان**، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٥، ص ٧٩.

(٦٩) عليان، عليان محمد، **العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧، ص ١٠٦.

(٧٠) بارزي، **حلف المصالح المشتركة**، ص ١٧.

(٧١) محمد، نعيم جاسم، **حزب تدودة الإيراني ودوره في الحياة السياسية الإيرانية ١٩٤١- ١٩٥٣**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد (١٠)، عدد(١-٢)، ص ١٩٢، ١٩٣.

(٧٢) الجاف، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**، ص ٢٢٣.

(٧٣) إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديث**، ص ١٦٦.

(٧٤) السبكي، **تاريخ إيران السياسي**، ص ١٧٢.

(٧٥) البرقعي، آية الله العظمى السيد أبو الفضل الرضا، **سوانح الأيام أيام من حياتي**، تحقيق خالد البدوي، ومجموعة الموحدين، ترجمة سعد رستم، (د.م): دار العقيدة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٦٠.

(٧٦) عبدالسلام، شيماء محمد صبحي، **انقلاب أغسطس عام ١٩٥٣ وسقوط مصدق**، مجلة الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر، عدد٢٩، سنة ٢٠١١، ص ٦٦٧.

(٧٧) عجة، **تجربة تأميم النفط الإيراني**، ص ٢٢٥.

(٧٨) هيكل، **مدافع آية الله قصة إيران والثورة**، ص ٧٩.

(79) Roosevelt, Kermit, Countercoup: the struggle for the control of Iran, United States of America: Kermit Roosevelt, 1979, p 8.

(٨٠) مهابة، أحمد، **إيران بين التاج والعمامة**، القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص ٥٢، ٥٣.

(٨١) دريفوس، روبرت، **لعبة الشيطان دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي**، ترجمة: اشرف رفيق، تقديم ومراجعة مصطفى عبدالرزاق، القاهرة: مركز دراسات الإسلام والغرب، ٢٠١٠، ص ١٣١.

(٨٢) كينزر، **أتباع الشاه**، ص ٢٦٩.

(٨٣) دريفوس، **لعبة الشيطان**، ص ١٣١.

(84) Roosevelt, Countercoup, p 13.

(٨٥) **برنامج الدعاية السياسية** (BEDAMN)، والذي كان يجري من خلال شبكة يديرها اثنان من الإيرانيين اسميهما الحركيان نيرن Nerren وسيلي Cilly وكانت عملياته موجهة في بادئ الأمر ضد الاتحاد السوفيتي، وحزب تودة، وتضمن البرنامج استئجار عصابات الشوارع، لتفريق اجتماعات حزب تودة، وتمويل المنظمات المعادية للمنظمات الشيوعية، مثل حزب سومكا Somka وحزب الرابطة الإيرانية Pan- Iranist، انظر: عبدالسلام، شيماء محمد صبحي، **انقلاب أغسطس عام ١٩٥٣ وسقوط مصدق**، مجلة الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر، عدد٢٩، سنة ٢٠١١، ص ٦٧٩.

(٨٦) **الجنرال فضل الله زاهدي** (١٨٩٧- ١٩٦٣): أحد كبار ضباط الجيش الإيراني، تسلم حقيبة وزارية في حكومة محمد مصدق والتي كان له دور مهم في تنفيذ عملية إسقاطها بالتعاون مع الأمريكان عام ١٩٥٣م، وتسلم على إثر ذلك مهام رئيس الوزراء في البلاد، اعتمد عليه الأمريكيين وساهموا في اختياره لمنصب رئيس الوزراء؛ لما عرف عنه من العداء للبريطانيين، الذين سجنوه في العام ١٩٢٤م، بسبب ما وجه له من اتهامات بمحاولة الاتصال بالألمان، وعند وصوله للحكم بعد تنفيذ الانقلاب كان له دور مهم في إعادة تنظيم الحصص المكونة لشركة النفط، من خلال شركة متعددة الجنسيات كونسورتيوم consortium حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عملية التنظيم الجديدة على نسبة ٤٠% من الحصص، أسوة ببريطانيا التي قلصت حصتها من ١٠٠% إلى ٤٠%، فيما ذهبت الحصص الباقية والبالغة ٢٠% لشركات نفط هولندية، وفرنسية بنسبة ١٤% و٦% على التوالي، للمزيد انظر: إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديث**، ص ٢٧٠؛ مهابة، **إيران بين التاج والعمامة**، ص ٧٥.

(٨٧) عبد السلام، **انقلاب أغسطس**، ص ٦٦٩.

(٨٨) دريفوس، **لعبة الشيطان**، ص ١٣٣.

(٨٩) Roosevelt, Countercoup, p 1.

(٩٠) كينزر، **أتباع الشاه**، ص ٤٠.

(٩١) دريفوس، **لعبة الشيطان**، ص ١٣٣؛ كورتيس، **التاريخ السري**، ص ٩٦.

(٩٢) Roosevelt, Countercoup, p 9.

(٩٣) كينزر، **أتباع الشاه**، ص ٥٠.

(٩٤) مهابة، **إيران بين التاج والعمامة**، ص ٨٥.

(٩٥) دريفوس، **لعبة الشيطان**، ص ١٣١، ١٣٣؛ كورتيس، **التاريخ السري**، ص ٩٦.

(٩٦) دريفوس، **لعبة الشيطان**، ص ١٣٤.

(٩٧) كورتيس، **التاريخ السري**، ص ٩٧.

(٩٨) كينزر، **أتباع الشاه**، ص ٢٤٦- ٢٦٣.